

مايو - يونيو
2022

منظمة سند الحقوقية
Sanad Right Organisation



الحالة الحقوقية
في السعودية
مايو - يونيو



الاعتقالات



حصلت سند على معلومات تفيد أن طريقة اعتقال رجل الأعمال والإعلامي منصور الرقيبة، نهاية شهر مايو 2022، كانت مريعة. حيث تمت مدهمة منزله من قبل 30 عنصر أمني، وسُحبت هواتف منصور وأُخذ إلى سيارة الأمن مباشرة. بعد ذلك جُمعت عائلة الرقيبة في غرفة واحدة، وتم تفتيشهم جميعاً حتى النساء والأطفال. كما توجهت قوة أمنية أخرى بعد ذلك للاستراحة الخاصة بمنصور الرقيبة وفتشوها بطريقة عبثية وبعثروا جميع محتوياتها.

يذكر أن هذه هي المرة الثانية التي يتعرض فيها الرقيبة للاعتقال، حيث اعتقل المرة الأولى بسبب مقاطع له في سناب تشات. تدعو منظمة سند النظام السعودي إلى سرعة الكشف عن مكان وظروف احتجاز منصور الرقيبة وإطلاق سراحه فوراً. كما تدعو للإطلاق الفوري لجميع معتقلي الرأي في السجون السعودية.

انتهاكات حقوقية

أعلنت أمانة محافظة جدة، غرب السعودية، استئناف عملية الهدم لـ 12 حياً بالمدينة الساحلية، والتي توقفت مؤقتاً خلال شهر إبريل، مدعية أن هذا يأتي في سياق تطوير هذه الأحياء. وبهذا تستمر الحكومة السعودية في عمليات التهجير القسري لعشرات الآلاف من السكان دون وجود خطة واضحة للتعويض أو توفير مساكن بديلة. علماً أن إشعار الإخلاء جاء قبله بأيام معدودة.

نؤكد رفضنا لكل أشكال الهدم في مدينة جدة، ونعتبره نوع من التهجير القسري المحرم دولياً. وندعو النظام السعودي لتوفير مساكن بديلة للمتضررين بصورة عاجلة، والعمل على تعويضهم بشكلٍ مجزٍ، والتصدي لموجة غلاء أسعار المساكن التي نتجت عن هذا الانتهاك البشع.



انتهاكات السجون

انتهاكات موثقة يمارسها النظام السعودي داخل السجون ضد المعتقلين، بناءً على وثائق حصلت عليها سند ومنها: أخذ الإقرار بالإكراه، وتهديد المعتقل بعدم التراجع عن أقواله، وقضاء فترة طويلة في السجن دون معرفة التهمة، والسجن الانفرادي.

وقد أكدت الوثيقة أن القضاة الذين استمعوا لهذه الدفوع في المحكمة الجزائية المتخصصة هم: عبدالعزيز مداوي آل جابر، عبدالعزيز سفر الحارثي، بدر عبدالله الرئيس، نايف فهد الجار الله. ولكنهم تجاهلوا وأصدروا أحكاماً جائرة ضد عدد من المعتقلين. سند وثقت ذلك وتتحرك قانونياً ضد هذه الانتهاكات.



تعرض الناشط الحقوقي د. محمد بن فهد القحطاني للاعتداء الجسدي في سجنه. حيث أعلنت ذلك زوجته السيدة مها القحطاني على حسابها في تويتر ليلة أمس. وأشارت السيدة القحطاني أن أحد المرضى النفسيين في جناح زوجها قد قام بالاعتداء الجسدي على الدكتور القحطاني أثناء نومه، قبل تدارك الموضوع من قبل أمن السجن.

يذكر أن مناشدات عدة أطلقتها السيدة القحطاني سابقاً لنقل زوجها من جناح المرضى النفسيين وحمايته. وقد أعلن د. القحطاني مرتين سابقاً إضرابه عن الطعام حتى تتم الاستجابة لمطالبه. وقد تسبب بعض المرضى في إشعال حريق في السجن تسبب في وفاة أحد المعتقلين، حسب رواية السيدة القحطاني.

المحكمة العامة بالرياض

القضاء

في تدهور خطير للجهاز القضائي في السعودية، علمت سند أنه قد صدرت قرارات بنقل خدمات بعض موظفي الادعاء العام بالنيابة العامة إلى وزارة العدل للعمل كقضاة بالمحكمة الجزائية المتخصصة. ومن الأسماء التي تؤكد لسند نقلهم للعمل كقضاة بالمحكمة الجزائية المتخصصة: عماد بن محمد التويجري وعبد الله بن عبد الرحمن الدخيني وسعيد بن محمد آل رفدة ومحمد بن عبد العزيز الفرهود وأحمد بن عقيل الصقيه وعبد الله بن شايح القحطاني.

يجدر بالذكر أن هذه الأسماء كانت من ضمن فريق الادعاء العام الذي قدم لائحة الدعوى ضد عدد من معتقلي الرأي في السعودية، وترافع ضدهم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. يأتي هذا متزامناً مع اعتقال عدد من قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة من مقر أعمالهم بطريقة مهينة واتهامهم بالخيانة العظمى.





مطالبات وتغطيات حقوقية



أطلقت عدد من المنظمات الحقوقية والمؤسسات العلمية حملة تحت عنوان: **(الحج ليس آمناً)** لتسليط الضوء على جملة من الانتهاكات وعدد من التجاوزات يمارسها النظام السعودي ضد الحجاج والمعتمرين وزوار الأماكن المقدسة في السعودية. وتهدف الحملة لتسليط الضوء على استخدام السعودية الحج كأداة للقمع ووسيلة انتهاك للحقوق.

منظمة سند الحقوقية دعت منظمات وجمعيات حقوقية ورموز العالم الإسلامي للمشاركة في الحملة لحماية أمن حجاج وزوار الحرمين. كما تؤكد المنظمة أن للحملة مبررات تتلخص في قيام النظام السعودي باستدراج الحجاج والمعتمرين من خلال منحهم تأشيرات نظامية للحج والعمرة ليتم اعتقالهم عند وصولهم، ثم ترحيلهم إلى بلدان أخرى تتعرض حياتهم فيها للخطر. كما أنه يتم منع شخصيات من الحج بسبب مواقفهم تجاه بعض القضايا أو بسبب ممارستهم حرية التعبير.



دعت منظمة العفو الدولية السلطات السعودية لإنهاء قيود السفر على الناشطين وعائلاتهم. وقالت المنظمة أنه بينما تحتفل العائلات في اجتماعات العيد، تقوم السلطات السعودية بتفريق العائلات عن بعضها البعض. حيث أصبح من المعروف أن يتم فرض حظر السفر على جميع عائلات الناشطين والمعارضين في الخارج.

وبينما يعيش الآلاف من المفرج عنهم وأهالي الناشطين في الخارج تحت ظلم المنع من السفر، بما في ذلك الأطفال والمرضى الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، تقوم السلطات السعودية بمنع بعض أهالي حتى من الاتصال الهاتفي، كما تقوم بتهديد عائلات المعارضين بالاعتقال في حال تم أي تواصل مع آبائهم أو أبنائهم في الخارج.



كشفت دراسة أجرتها مؤسسة "غرانت ليبرتي" الخيرية لحقوق الإنسان، عن وجود 311 سجين رأي في السعودية خلال فترة ولي العهد محمد بن سلمان. وبهذا السياق، قالت صحيفة "إندبندنت" البريطانية، إن سجناء سياسيين معتقلين بسبب معارضتهم للحكومة في السعودية يتعرضون للقتل و"الاعتداء الجنسي" و"الوحشية المطلقة" خلال فترة وجودهم في السجن.

ونقلًا عن الباحثين في المؤسسة الخيرية، فقد أكدت الصحيفة على أن 53 سجيناً تعرضوا للتعذيب، بينما تعرض ستة آخرون للاعتداء الجنسي، وأجبر 14 آخرون على الإضراب عن الطعام. وبيّنت أن التقرير نظر في معاناة 23 ناشطة في مجال حقوق المرأة، 11 منهن ما زلن خلف القضبان، بالإضافة إلى أن حدد أن هناك 54 صحفياً معتقلاً.

وكان قد اعتقل النظام السعودي نحو 22 سجيناً بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا أطفالاً، تم إعدام خمسة منهم، وتوفي أربعة في الحجز، فيما يواجه 13 آخرون عقوبة الإعدام.

أشار معهد الدراسات الأمريكي CATO إلى التحرر الاجتماعي الذي يحاول ابن سلمان فرضه على المجتمع لا يساهم في تحسين السجل الحقوقي على أرض الواقع، وإنما يجعل السعودية في مراكز أقل سلطوية واستبدادية من دول مثل كوريا الشمالية. وسخر التقرير من أنه لحسن الحظ، يمكن للمعتقلين الآن حضور فيلم قبل احتجازهم! ولكن الحقيقة أن ابن سلمان لا يقوم بتحرير المجتمع بشكل فعلي.



كما أشار التقرير الأمريكي إلى أن السعودية قد حصلت على تصنيف 7 من 100 من قبل "فريدوم هاوس"، مما يجعلها واحدة من أكثر عشرة دول ومناطق قمعية في العالم، وتعيش في قبو حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع غينيا الاستوائية وكوريا الشمالية وإريتريا وتركمانستان وطاجيكستان. كما أن السعودية أسوأ بكثير من روسيا من الناحية الحقوقية.

أحييت مؤسسات ومنظمات حقوقية عالمية يوم 26 من شهر يونيو اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، لإدانة ما تقوم به الحكومات القمعية من تعذيب للسجناء والمحتجزين. تأتي السعودية بنظام المستبد محمد بن سلمان كأحد أبرز الدول التي تسمح بالتعذيب في سجونها، وتسمح لمرتكبي هذه الجرائم الإنسانية بالإفلات من العقاب والمساءلة.

محاولة النظام في السعودية تلميع السجون من خلال قنواته الرسمية لا ينفي عنها كل الانتهاكات البشعة التي تحدث. ففيها يعذب مئات المعتقلين، وداخلها قتل د. عبد الله الحامد ود. موسى القرني. كما يواجه عدد من المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة خطر الموت.

REPORTERS WITHOUT BORDERS

FOR FREEDOM OF INFORMATION

بمناسبة "اليوم العالمي لحرية الصحافة" والذي يوافق الثالث من شهر مايو، أصدرت منظمة "مراسلون بلا حدود" تقريرها السنوي لحرية الصحافة في العالم. وحلت السعودية في المرتبة 166 من أصل 180 دولة.

وقالت المنظمة: "تندم وسائل الإعلام الحرة في المملكة العربية السعودية، حيث يخضع الصحفيون إلى مراقبة مشددة حتى لو كانوا في الخارج". وأشار التقرير إلى تزايد عدد الصحفيين الذي يحتجزهم النظام السعودي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2017.



S A N A D
SANA ORGANIZATION



www.sanad.uk